«كل اسم ثلاثى ثانيه حرف من حروف الحلق جاز حركته وإسكانه»، وفى مثل قوله فى الصفحة نفسها: «وحجة ذكرها اليزيدى فقال . . . إلخ) لا نستغرب كثرة ترداد اسم اليزيدى وغيره من النحاة القراء، فكتابه هذا مكان لذلك.

ويذكر المحقق أن كلمة (الحجة) فى هذه المؤلفات لا يراد بها الدليل، لأن دليل القراءة صحة إسنادها وتواترها، وإنما يراد بها وجه الاختيار، لماذا اختار القارىء لنفسه قراءة من بين القراءات الصحيحة المتواترة التى أتقنها؟ يكون هذا الوجه تعليلا نحويا حينًا ولغويا حينا ومعنويا تارة، ونقليًا تارة يراعى أخبارًا أو أحاديث استأنس بها فى اختياره، فهى تعليل الاختيار لا دليل صحة القراءة، إذ القراءة صحيحة فى نفسها لتواترها لا لعلل اختيار قراء لها.

وقد قدم المحقق للكتاب بمقدمات من بينها المدخل الخاص بأعلام القراءات وهم أربعة عشر قارئًا، ولهم رواتهم، فكلمة (قراءة)، تطلق على أحد أئمة القراء مما اجتمعت عليه الروايات والطرق عنه، أما كلمة (رواية) فتطلق على ما ينسب إلى الأخذ عن هذا الإمام ولو بوساطة، وكلمة (طريق) على ما ينسب للأخذ من الراوى.

ولكل إمام صاحب قراءة رواة كثيرون رووا عنه، ولكل راو طرق متعددة، وقد أثبت المحقق ترجمةً لكل موجزة لأعلام القراءة بادئًا بالقراء السبعة وهم: نافع المدنى (٧٠-١٦٩هـ)، وابْن كثير المكى (٤٥-١٢٠هـ)، أبو عمرو بن العلاء (٦٨-١٥٤هـ)، وعاصم بن أبى النجود الكوفى (-١٢٧هـ)، وابن عامر الدمشقى (١٨-١١٨هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات (٨٠-١٥٦هـ)، والكسائى (١١٩-١٨٩هـ) ثم يذكر بقية العشرة وهم: أبو جعفر يزيد بن القطاع المخزومى المدنى القارئ (-١٣٠هـ)، ويعقوب الحضرمى (١١٧-٢٠٥هـ)، وخلف بن هشام النجار (١٥٠-٢٢٩هـ).

ثم يذكر بقية أربعة عشر قارئًا وهم: ابن محيصن محمد بن عبد الرحمن السهمى بالولاء المكى (-١٢٣هـ)، واليزيدى يحيى بن المبارك (١٢٨-٢٠٢هـ)، والحسن البصرى أبو سعيد بن يسار (٢١-١١٠هـ)، والأعمش سليمان بن مهران أبو محمد الكوفى مولى بنى أسد (٦٠-١٤٨هـ).